المناقلة ما زالت تحكم عدم دخول الشاحنات السورية إلى العراق

قطنا لـ«الوطن»: رئيس الوزراء العراقي وعد باتخاذ ما يلزم لدعم تسويق المنتجات السورية

هناء غانم

أكد مصدر مطلعة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أن عمليات مناقلة البضائع السورية المصدرة إلى العراق لا تزال تجري عند الحدود السورية العراقية، وذكر المصدر أنه لا تزال حتى اليوم تجري الشاحنات السورية عمليات مناقلة البضائع السورية المصدرة إلى العراق عند الحدود السورية العراقية. وقال المصدر إنه تتم متابعة موضوع دخول الشاحنات السورية بشكل حثيث مع الجهات في الجانب العراقي الشقيق من خلال السفارة السورية في بغداد، وكذلك تصدرت هذه المسألة المناقشات التي تجري على هامش زيارة وزير الزراعة حسان قطنا إلى العراق.

ولدى الاستفسار من وزير الزراعة قطنا قال لـ«الوطن»، إنه تم مناقشة التحديات والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات الزراعية السورية إلى العراق ولاسيما الحمضيات، وقد تم التطرق إلى المشكلات مثل الرسوم المفروضة في النقطة الحدودية وعدم السماح للشاحنات السورية بالدخول إلى الأراضي العراقية، وتم تأكيد ضرورة دراسة إمكانية إعطاء ميزات تفضيلية للبضائع وللمنتجات الزراعية السورية وتسويق منتجات الحمضيات وتسهيل وصولها إلى الأسواق في العراق من خلال السماح بدخول الشاحنات السورية إلى الأراضي العراقية وتفريغ حمولتها في أسواق الجملة.

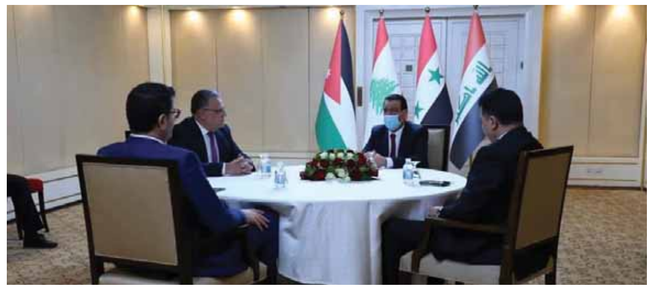

الوزير قطنا بين أن هذه القضايا تم طرحها مع رئيس الوزراء العراقي وكل من وزيري التجارة والزراعة العراقيين حيث وعد رئيس الوزراء العراقي باتخاذ كل ما يلزم لدعم تسويق المنتجات السورية، وأنه سوف يصدر بشأنه القرار المناسب في وقت قريب بعد إجراء دراسة لأسواق الجملة والصعوبات التي تعوق وصول المنتج السوري للسوق العراقية..

وفي سياق متصل كان الوزير قطنا قد قام بزيارة إلى سوق الجملة في منطقة الرشيد في بغداد والتقى عدداً من تجار السوق وأعضاء إدارته للاطلاع على واقع تسويق الحمضيات السورية إلى العراق والتحديات والمشاكل والمعوقات التي تواجهها وعلى واقع منتجات الحمضيات السورية المستوردة إلى السوق العراق، والوقوف على الصعوبات التي تواجه تصديرها من سورية واستيرادها في العراق، من أجل العمل على توفير الحلول المناسبة لها.

وبيّن الوزير قطنا أن المنتج الرئيسي المستورد من سورية في هذا الوقت من العام هو الحمضيات والرمان، كما تبين وجود حمضيات مستوردة من كل من تركيا وإيران ومصر والباكستان وسورية إضافة إلى منتجات عراقية محلية من منطقة ديالى، في حين الحمضيات السورية هي الأقل في السوق على الرغم من أنها مرغوب فيها أكثر من المستهلك العراقي حسب ما أفاد به التجار، مشيراً إلى أن هناك صعوبات لوجستية في وصول الحمضيات السورية إلى العراق وهو ما يرفع تكلفة النقل من سورية على الرغم من قرب المسافة بين سورية والعراق.

كما بحث مع نظيره العراقي العديد من الملفات التي تهدف إلى تطوير وتعزيز علاقات التعاون في العديد من المجالات، مشيراً إلى موضوع تخصيص المنتجات الزراعية السورية وخاصة الحمضيات ببعض الميزات التفضيلية، مما يمكنها من المنافسة بشكل أكبر في السوق العراقية ويحد من الخسائر التي يتعرض لها المزارعون السوريون، موضحاً أنه رغم الإجـراءات التـي قامت بها الحكومة السورية من إلغاء الرسوم وتخفيض السعر الاسترشادي لشحنة الحمضيات إلى ٣٠٠٠ دولار بدل ٨٠٠٠ لتعزيز لتسويق إلى العراق الشقيق، إلا أن كميات التصدير انخفضت بشكل كبير بين العام الحالي والعام السابق.

كما تم تأكيد الجانب العراقي ضرورة إقامة معرض للمنتجات السورية في الموصل من أجل تحفيز دخول البضائع السورية وأشاد بجودة تلك المنتجات.

ومن الجدير ذكره أن السفير السوري في العراق صطام الدندح كان قد أكد أنه تم الاتفاق على موافقة مبدئية على دخول الشاحنات والبرادات السورية إلى العراق، شرط التعامل بالمثل من الجانب السوري، ولكن لم يحدث أي جديد حتى الآن.

حماية منشآتهم الصغيرة والمتوسطة وقبل أن «تقع الفأس في رأس عدد أكبر من العمال المسرحين»!

صناعيو وحرفيو حلب يطالبون بإعادة النظر بتعرفة الكهرباء

حلب- خالد زنكلو

ناشد صناعيون وحرفيون في المناطق الصناعية بحلب بإعادة النظر بقرار وزارة الكهرباء رقم ١٣٤١، الذي عدلت بموجبه تعرفة الكيلو واط الساعي لاستجرار الكهرباء للأغراض الصناعية وسرى مفعوله اعتباراً من مطلع تشرين الثاني الماضي، لما ألحقه من ضرر بالغ على مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح صناعيون وحرفيون في منطقة جبرين الصناعية والحرفية في تصريحات لـ«الوطن» أن المتضرر الأكبر من قرار وزارة الكهرباء، والذي رفع قيمة التعرفة حسب مستوى التوتر وفقاً لشرائح متعددة، هم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي توقف الكثير منها عن العمل بسبب ارتفاع فواتير استجرار الكهرباء، كما في دورة كانون الأول الفائت والتي جرى الاعتراض عليها من دون رد أو جدوى.

وأكد هؤلاء أن تحميل منتجاتهم قيم استهلاك كبيرة من الكهرباء أخرجها من دائرة المنافسة في السوق المحلية وحتى من أسواق التصدير الخارجية، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل يفوق قدرتهم على الاستمرار في تشغيل منشآتهم الصناعية والحرفية.

وأشاروا إلى أن مسعى وزارة الكهرباء لتحفيز المشتركين الصناعيين والحرفيين وغيرهم للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل تركيب لواقط كهروضوئية أو عنفات ريحية بغية تغطية جزء من استهلاكهم الكهربائي، لا يتم بوضع العربة أمام الحصان عبر رفع تعرفة استجرار الكهرباء بشكل مجحف ومن دون سابق إنذار «بل لا بد من منح فترة كافية لتلبية متطلبات العمل وفق حوامل الطاقة الجديدة قبل فرض التعرفة وإغلاق المنشآت، التي لا تتحمل تكاليف إضافية، معاً»، وفق قول صاحب منشأة لتصنيع أكياس النايلون.

وبين «عبد الله. ج» أنه لا ذنب لهم أنهم اشتركوا بتوترات كهربائية، أملتها خطوط التوتر القريبة من مناطقهم الصناعية، لمنشآتهم التي أنفقوا عليها كل ما يملكون، متحدين ظروف الإرهاب والحصار الخارجي «كي نستفيق بين ليلة وضحاها على تعرفة جديدة وكبيرة من وزارة الكهرباء لا تستجيب لظروف ومتطلبات عملنا»، مشيراً إلى أنه اضطر إلى إغلاق منشأته الخاصة بتجديد الحبيبات البلاستيكية وصرف ٣٠ عاملاً كانوا يعيلون أسرهم ويعينونها على الصمود في وجه الضائقة الاقتصادية التي تضرب البلاد.

وأشار صاحب منشأة في حي الدويرنة شرقي مدينة حلب إلى أنه لم يعد بمقدوره الاستمرار بالعمل في ظل ارتفاع فواتير الكهرباء وفق شريحة الصناعيين والتوتر الخاص بمنشآته، والذي تفرضه طبيعة العمل بالحديد «بعد تضاعف قيمة المنتجات وإقصائها من المنافسة، أسوة بمثيلاتها من الصنف والجودة ذاتها، ولم يعد أمامي سوى الإغلاق وضخ أكثر من ٢٠ عاملاً في سوق البطالة».

وتبين أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة خبراً بتوجيه رئيس الحكومة حسين عرنوس خلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية أول من أمس، والتي شدد فيها على اتخاذ الإجـراءات اللازمة «لتذليل أي عقبات أمام توسيع دائرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، لتشرها على نطاق أوسع، وأملوا بالاستجابة لمطلبهم المحق لإنقاذهم من ورطتهم ومأزقهم قبل أن تقع الفأس في رأس عدد أكبر من العمال المسرحين.

ما انعكاس قرار السماح للشاحنات السورية بدخول العراق على الصادرات؟

فياض لـ«الوطن»: الشاحنات العراقية تدخل سورية بلا مناقلة وبكل أريحية

رامز محفوظ

بين رئيس هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض لـ«الوطن» أن المشكلة الأساسية بالنسبة للصادرات السورية إلى العراق كانت منع الشاحنات السورية من دخول الأراضي العراقية وكانت تكاليف تصدير البضائع زائدة.

فياض أشار إلى أن أجرة المناقلة كانت ١٠٠ دولار إضافة لأجرة البراد العراقي الذي سينقل البضائع السورية من الحدود إلى داخل العراق بحدود ١٣٠٠ دولار، وأضاف: هذه التكاليف ساهمت بزيادة أسعار البضائع المصدرة وأدت إلى انعدام المنافسة مع البضائع التي تصدر إلى العراق من الدول المجاورة مثل تركيا ومصر وإيران.

وأشار رئيس الهيئة إلى أنه بعد تطبيق القرار ستلغى أجـرة المناقلة وبالتـالي ستنخفض التكاليف لحدود ٥٠ بالمئة عن السابق.

وأوضح فياض أن الشاحنات العراقية تدخل إلى الأراضي السورية بكل أريحية ومن دون مناقلة على الحدود، مشيراً إلى أن المناقلة كانت تؤدي إلى تلف البضائع في بعض الأحيان وإلى تأثر توضيبها إضافة إلى التكاليف الزائدة التي كانت تدفع.

وعن الكميات المصدرة من الحمضيات أكد فياض أن الكميات المصدرة بلغت منذ الأول من أيلول لغاية ١٣ كانون الأول من العام الماضي ٣٤ ألف طن.

والمصرية.

٢٠ شاحنة وبراد خضر يومياً تنتجه للعراق

٩٠ بالمئة من البضائع المصدرة للعراق عبر منفذ البوكمال رمان وحمضيات

عبدالهادي شباط

بين مصدر في معبر البوكمال في اتصال مع «الوطن» أن مسألة المناقلة قائمة حيث تدخل الشاحنات السورية بعد الحدود العراقية لإحدى الساحات المخصصة لإجراء عمليات المناقلة وتعود بعدها في حين تكمل البضائع نقلها عبر شاحنات عراقية.

وبين المصدر أن متوسط حركة النقل حالياً ما بين ١٥-٢٠ شاحنة يومياً جزء من هذه الشاحنات والبضائع ترانزيت عبور قادمة من المنافذ الحدودية مع لبنان وبعض الأمانات الجمركية الداخلية وأن معظم البضائع السورية التي يتم تصديرها للعراق من معبر البوكمال ٩٠ بالمئة منها حالياً الرمان والحمضيات مع حالة تراجع في تصدير الحمضيات مؤخراً إضافة لبعض الصناعات أهمها صناعات زجاجية مصدرها المدينة الصناعية بحمص (حسيا) ومادة الورق وبعض الصناعات الكرتونية أهمها (أكواب الكرتون) وغيرها من الصناعات الحديدية.

وأكد أن الجانب السوري يقدم كل التسهيلات لحركة التبادل التجاري وأن العديد من الشاحنات وبرادات نقل الخضر تأتي للمعبر (مغلقة ومرصصة) وتغادر الحدود بكل سهولة اعتماداً على الكشف المرفق مع البضاعة والذي بناء عليه تم ترصيص البراد.

وعن البنية التحتية في المعبر بين أنه يتوافر في معبر البوكمال كل احتياجات العمل والبنية التحتية جيدة وكل متطلبات العمل باتت متوافرة وتم تجهيز بناء خاص لجهاز الكشف عن البضائع (اسكنر) لتركيبه وإدخاله الخدمة عند توافره.

بينما بين أن البضائع العراقية شبه غائبة في المعبر ويقتصر عبور وإدخال البضائع العراقية على عجينة التمر والتي تذهب إما لبعض الصناعات المحلية أو يجري شحنها للبنان ويكون عبورها الأراضي السورية على شكل عبور ترانزيت.

بعد حالات تلاعب من بعض التجار «التجارة الداخلية» تطلب الوثائق الأصلية للمستوردات

الحلاق: المستورد يملك وثيقة واحدة «طبق الأصل» وجهات عدة تطلبها منه

الوطن

نشرة أسعار جديدة تحضرها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمواد الأساسية المستوردة، بعد أن طلبت من غرف التجارة والصناعة والزراعة تقديم صور طبق الأصل عن إجـازات الاستيراد والبيانات الجمركية وفاتورة بلد المنشأ وإيصالات الرسوم الجمركية، بغية وضع ضوابط لتسعير المواد والسلع المستوردة وفق كتاب الوزارة.

إصـرار الـوزارة في كتابها على تضمين الوثـائق خـتماً طبق الأصـل عن الجهة الصادرة عنها أو اعتبارها ملغاة، أثار حفيظة التجار الذين أكدوا أن الوثيقة تمنح بنسخة واحدة أصلية لهم ولا يمكن التنازل عنها لجهة واحدة.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أوضح أن التجار يزودون وزارة التجارة الداخلية بوثائق الاستيراد بشكل دائم، إلا أن القرار الأخير تضمن طلب الوثائق الأصلية بعد أن سجلت الوزارة حالات تلاعب على ما يبدو، وهي الوثائق التي يدفعها التاجر بموجبها كل المصاريف والرسوم والضرائب.

واعتبر الحلاق أنه من حق الوزارة الحصول على الوثائق الأصلية، إلا أن الجهات المعنية بتقديمها لا تمنح التاجر إلا وثيقة أصلية واحـدة، وهـو قـد يحتاجها لجهات أخرى ممكن أن تطلبها كالمالية أو الجمارك أو وزارة الاقتصاد، فلا يمكن للتاجر الاستغناء عنها لقطاع واحـد، موضحاً أن تضارب التشريعات كما في هذه الحالة يخلق إرباكاً في العمل لدى جميع الأطراف، فيما تتطلب بيئة العمل اليوم سلاسة وتوافقاً في التشريعات لزيادة المنافسة وتقليص الربحية، وخفض الأسعار على المستهلك.

واقـترح الـحلاق إرفـاق الوثائق الأصلية مع صور، ليتم تأشيرها من مدير مديرية الأسعار، وإعادة الوثائق الأصلية لصاحب العلاقة باللحظة نفسها، وفي حال تبيان أي خلاف أو إشكالية لاحقاً، يمكن للتاجر تقديم الوثيقة الأصلية مجـدداً، معتبراً أن هذه الآلية تضمن حق الطرفين.

وفيما يسبب التسعير المركزي حالة جدل مستمر بين التاجر والـوزارة، يُبرر الحلاق ذلك بـأن الأخـيرة لا تأخذ كل المصاريف بعين الاعتبار، فتكاليف النقل التي يدفعها المستورد والتاجر أكبر بكثير من المعايير الرسمية المعتمدة، علماً أن الوزارة ذاتها تدفع أكثر من تسعيرتها عندما تنقل بضائع!

وأضاف الحلاق: إن النفقات في العمل عالية جداً، قد لا تظهر مع الصناعي كما التاجر، لكون الأول يقدم تكاليف العمل بشكل كامل، أما في الاستيراد فلا تؤخذ المصاريف كاملة، مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات العمل بشكل كامل، وإسقاطه على أسعار المنتج النهائي.

أما فيما يتعلق بالمواد الممولة من المركزي، فهي -والحديث للحلاق- تُسعر بناءً على كتاب التمويل، وعادة ما يكون انعكاس هذا الإجراء إيجابياً على التاجر والمنتج النهائي، ويحقق استقراراً في سعر المادة، موضحاً أن المساعي والإجـراءات الحكومية لتقليص فاتورة الاستيراد ألغت الكثير من المواد من قائمة الاستيراد، واستبدلت أخرى بالمنتج المحلي.

وكـان مدير الأسـعار في وزارة التجارة الداخلية قد أشـار في تصريحات سابقة إلى تـغيرات سعرية دائمة على المواد الغذائية لارتـفاع تكاليف الشحن عالمياً وعدم استقرارها وارتفاع التأمين الخارجي للبضائع، والـصعوبات التـي يواجهها المستورد.

مدير المصرف: الأزوت فقط لمحصول القمح

زراعي اللاذقية يعلن عودة قروض المباقر والمداجن والحظائر بعد توقفها

عبير سمير محمود

أكـد مديـر المـصرف الـزراعـي في اللاذقية ميلاد عيسى لـ«الوطن»، البدء بتوزيع الدفعة الثانية من سماد الآزوت لمزارعي محصول القـمح وذلـك منذ مطلع الشهر الجاري، مشيراً إلى أنه تم توزيع مـادة السـوبر فوسفات لمزارعي الأشجار المثمرة.

وأوضـح عيسـى أن الأسـمدة المتوافرة حالياً هي سماد الآزوت (يوريا ٤٦ بالمئة + نترات الأمونيوم ٢٦ بالمئة)، مشيراً إلى أنها لمحصول القـمح فـقط ولم يـتم توزيـعها للأشجار المثمرة حتى تاريخه.

من جهة ثانية، أكـد عيسى عودة منح قروض إنشاء المباقر والمداجن والحظائر وتجهيزاتها من تاريخ ٨ شباط الجاري وذلك بعد توقف هذه العملية من تاريخ ١٢ كانون الثاني من عام ٢٠٢٢.

وأشـار إلى اسـتمرار المـصرف بصرف رواتب المتقاعدين والمدنيين والعسكريين، مع استمرارية بفتح حسـابات الـتوفير والحسـابات الجارية، بالتوازي مع منح القروض لكل الـغايات والآجـال الطـويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل.

وذكـر مدير المـصرف أن الغايات المنوحة الأكثر إقراضاً خلال العام الماضي، كانت لغاية شراء جرار زراعي، وبناء مزارع أبقار ومداجن، واسـتصـلاح وإقـامـة مـدرجـات، ومستودع زراعي، وشراء حلابات وعزاقات وملحقات جرارات.

وأشـار إلى اسـتفـادة المـزارعين من القـروض المنوحة خـلال عام ٢٠٢١، لحفر آبار وإنشاء خزانات مـيـاه، وخـزانـات لـتـجـميـع مـيـاه الأمطار وشراء أبقار وشراء أعلاف للأبقار، وشـراء وتسمين عجول وترميم مباقر ومداجن، وإنشاء بيوت بلاستيكية وخدمات بيوت بلاستيكية، وإنشـاء بـراد ثابت وتجهيزه.

وبين عيسى أن إجمالي الإقراضات المـنوحـة مـن فـروع المـصـارف في محافظة الـلاذقـية خـلال العام المنصرم بلغت ١٦,٠٨ مليار ليرة سوريّة، مقابل تسجيل ٣٤,٣٣ مليار ليرة قيمة الإيـداعـات لـدى فـروع المصرف بالمحافظة.

ولفت عيسى إلى أن الاستحقاقات بلغت بالمجمل ٢,٦٩ مليار ليرة، وقيمة التحصيلات ٢,٠٤ مليار، خلال العام الماضي، في حين بلغت قيمة إجمالي السحوبات من فروع المصرف ٣١,٢٤ مليار ليرة سورية.

فيما يخص عملية بيع الأسمدة، أكـد عيسـى أن فـروع المـصرف الـزراعي في اللاذقية سجلت مبيع ٦٧٩٩٠٥٥٠ طناً من الأسمدة خلال عام ٢٠٢١، بقيمة إجمالية ٧,٩٧ مليارات ليرة، مبيناً أن الأسمدة تنوعت مـا بـين يوريا ٣٠٥٥٠١٥ طناً، و١٣٠٦,٩ أطنان من نترات ٢٦ بالمئة، و٢٢٩٩,٤٥٠ طناً من سوبر فوسفات، و١٣٨,٠٥ طناً من البوتاس.

وقـال عيسـى: إن قيمة الحبوب المصروفة خـلال الـعام المنصرم بلغت ٣,٠٠١ مليارات ليرة، إضافة إلى صـرف ٢,٠٦٢ مـليون ليرة لمتضـرري الحمضيات، وعـددهم ٣٠٩٣٥ ألـف متضرر، مشيراً إلى أن أضـرار الحرائق بلغت ٦,٤٠٥ مليارات ليرة، منوهاً بدعم البيوت البلاستيكية بقيمة ٢٠٣ ملايين ليرة.